A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الثامنة

برازيليا، البرازيل، 5–9 أكتوبر/تشرين الأول 2015

نحو وضع إطار استراتيجي لتعزيز دور اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية في النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية

موجز

طلبت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة، ولجنة مصايد الأسماك في دورتها الحادية والثلاثين، إلى الأمانة أن تعد وثيقة تحدد الأولويات الإقليمية في تربية الأحياء المائية، كأساس لوضع إطار استراتيجي لتعزيز دور اللجنة الفرعية في النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية. وتعرض هذه الوثيقة الأولويات الإقليمية الرئيسية في تربية الأحياء المائية، وتحدد المجالات ذات الأولوية المشتركة بين الأقاليم المعدة بصفة مؤقتة مقابل الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

والمطلوب من اللجنة الفرعية دراسة الوثيقة وتقديم المشورة إلى الأمانة بشأن سبل المضي قدما نحو وضع إطار استراتيجي لتعزيز دور اللجنة الفرعية في النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية.

1– لا تزال تربية الأحياء المائية هي الأسرع نموا في قطاع إنتاج الأغذية في العالم. ومساهمتها على الصعيد العالمي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وفي تخفيف حدة الفقر وتحسين الرفاه الاجتماعي لملايين الناس في جميع أنحاء العالم تحظى باعتراف واسع النطاق، وحظيت بهذا الاعتراف أيضا مؤخرا في الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وعلى مر السنين، يعكس عدد تدخلات الأعضاء والمراقبين في دورات لجنة مصايد الأسماك ونوعية المناقشات خلال الدورات السابقة للجنة مصايد الأسماك الأهمية التي يوليها الأعضاء لتربية الأحياء المائية وتوقعاتهم لدور اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في المساعدة في تحقيق النمو المستدام لهذا القطاع.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fao.org

2- وأكدت الدورة الخامسة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك ضرورة وضع إطار استراتيجي ينص على طريقة منظمة من شأنها أن تحدد بوضوح العناصر المحددة لبرنامج عمل اللجنة الفرعية. وسيدعم الإطار بدوره تحديد الموارد والشركاء الذين يمكن أن يسهموا في نجاح تنفيذ البرنامج. ولأغراض اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، سيغطي هذا بوجه عام تنظيم وتسيير أعمال الدورات والتنفيذ النهائي لتوصيات اللجنة الفرعية.

3- وردا على الطلب الذي تقدمت به اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة، وبالنظر إلى المحتويات التي نوقشت في الدورات السابقة للجنة الفرعية، قدمت الأمانة وثيقة إلى الدورة السادسة للجنة الفرعية تحدد عملية تشمل خيارات عديدة لوضع خطة عمل.

4- وفي ضوء محدودية الموارد البشرية والمالية للمنظمة، أكدت اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية من جديد ضرورة تحديد أولويات استراتيجية لعملها. وأقرت اللجنة الفرعية، بأن تحديد الأولويات الاستراتيجية وإن كان يركز على قضايا عالمية رئيسية، فينبغي أن يأخذ في الحسبان الفروق الإقليمية من حيث المساعدات اللازمة والمدخلات المتوقعة، وجوانب الأمن الغذائي والتغذوي، وكذلك الخيارات الإنمائية. وبناء على ذلك، شجعت اللجنة الفرعية الأمانة على إعداد مشروع ورقة استراتيجية تقوم اللجنة الفرعية في دورتها السابعة بمواصلة مناقشتها.

5- وأوصت المناقشات بشأن مشروع الإطار الاستراتيجي لتعزيز دور اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية، التي دارت أثناء الدورة السابعة للجنة الفرعية في عام 2013 بما يلي:

6- *"ودعما للإطار الاستراتيجي، وافقت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك على تحديد أولويات عالمية شاملة وأخرى رئيسية واقترحت التسلسل التالي لها:*

- *إجراء مشاورات من خلال حلقات عمل وشبكات إقليمية و/أو آليات أخرى مثل استعراض المعارف القائمة من عمليات إعداد الأولويات السابقة لتحديد الأولويات الإقليمية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بعمل اللجنة الفرعية؛*
- *قيام الأمانة بتحليل وتجميع نتائج المشاورات الإقليمية وتوزيعها على الأعضاء لمناقشتها قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة الفرعية بستة أشهر على الأقل".*

7- وتعرض هذه الوثيقة (COFI:AQ/VIII/2015/5) مشروع تحليل وتجميع المجالات الإقليمية ذات الأولوية لتربية الأحياء المائية التي جمعتها الأمانة. ويجري إطلاع الدول الأعضاء على هذه الوثيقة، على النحو الذي طلبته اللجنة الفرعية، مقدما، لمراجعتها، ولمناقشتها لاحقا في الدورة الثامنة للجنة الفرعية التي تعقد في برازيليا، البرازيل، من 5–9 أكتوبر/تشرين الأول 2015. ومن المتوخى أن تساعد هذه الوثيقة في صياغة إطار استراتيجي لتعزيز دور اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك في النهوض بتنمية تربية الأحياء المائية.

8- واتبعت في إعداد هذه الوثيقة العمليات والإجراءات التالية:

9- جمّعت الأمانة البلدان الأعضاء ضمن الأقاليم التالية؛ وهي آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالنسبة لكل إقليم، استعرضت الوثائق التي تضم القرارات والتوصيات والاتفاقات الرئيسية، وممارسات ترتيب الأولويات المتعلقة بمسائل تنمية تربية الأحياء المائية، والأهداف ذات الطابع الفني والاستراتيجي والسياساتي خلال السنوات الخمس إلى العشر الماضية. وأولي اهتمام خاص للأولويات التي حددتها المنظمات الإقليمية (المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية) استنادا إلى المدخلات المقدمة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وتحددت الأولويات المتداخلة والعالمية المعينة بصفة مؤقتة بالمقارنة بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة في الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة (الجدول 1). وتعرض الأولويات الإقليمية تجميعاتها فيما يلي.

ألف- آسيا والمحيط الهادئ

10- جمعت الأولويات المتعلقة بإقليم آسيا والمحيط الهادئ من الإجراءات وعمليات ترتيب الأولويات الإقليمية الفرعية، ومن نتائج حملات الدعوة العالمية. وآسيا بصفتها المُنتِج الرئيسي للأحياء المائية في العالم، تقدمت بأشواط على بقية العالم. ومع ذلك، فثمة تحدي إقليمي رئيسي محدد يتمثل في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي لقطاع تربية الأحياء المائية في العقود المقبلة، نظرا للزيادة المتوقعة والمنتظرة في الإنتاج الإقليمي. وشملت مواضيع المناقشات الرئيسية المتعلقة بتحديد الأولويات قدرات إدارة تربية الأحياء المائية، ودعم العلم والتكنولوجيا للإدارة والتنمية، وتحسين ممارسات الحوكمة والإدارة، وتعزيز الأمن البيولوجي، وتيسير قيام صغار مستزرعي الأحياء المائية بالتسويق بشكل فعال، وتشجيع الإنتاج المسؤول، واستخدام الأعلاف والزريعة الجيدة النوعية، وزيادة قدرة المستزرعين على الصمود في مواجهة تغير المناخ وغيره من المخاطر، وزيادة الاستثمارات. وفيما يلي الأولويات الرئيسية:

- الأولويات العامة: (أ) تستلزم القدرات في مجال الحوكمة – وخاصة الحوكمة القائمة على السوق والإدارة الطوعية– مزيدا من التعزيز في جميع أنحاء الإقليم؛ و(ب) لا يزال تقديم تدريب إلى المستزرعين والإخصائيين الفنيين في مجال الإرشاد ومديري المزارع وخبراء التكنولوجيا والعلماء يمثل أولوية عليا في جميع البلدان.

- السياسات: (أ) يستلزم تحسين المساواة في تقاسم المنافع على طول سلسلة القيمة وبين الجنسين، دعما قويا في مجال السياسات؛ ولا ينفذ ذلك على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم؛ (ب) مواصلة تعزيز الأمن البيولوجي من خلال تحسين السياسات والقواعد التنظيمية الواجبة التنفيذ.

- العلم والتكنولوجيا: (أ) على الرغم من أن دعم العلم والتكنولوجيا في مجال الإدارة البيئية متطور إلى حد كبير، فإن القدرة على إدارة الآثار البيئية لا تزال ضعيفة في معظم أنحاء الإقليم. وتشمل مجالات التركيز المحددة تخصيص المناطق وإجراء تقييم للقدرات، تليها مجالات إدارة التلوث وتقييم الأثر البيئي وتخفيفه.

(ب) لا يزال الدعم بالعلم والتكنولوجيا ضعيفا في مجال الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه، وتطوير المنتجات وإصدار شهادات لها من أجل تيسير تحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق، ومواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن تفشي الأمراض، على الرغم من أن هذه الإجراءات تنفذ حاليا على نطاق واسع في جميع أنحاء الإقليم. (ج) يتباين دعم العلم والتكنولوجيا للأعلاف والتغذية وللتربية وتحسين نوعية الزريعة عبر الإقليم، حيث يكون قويا في بعض البلدان ولكن تلزمه استثمارات إضافية في معظم البلدان، وخاصة تلك الواقعة في جنوب آسيا. وتشمل أولويات الإقليم الفرعي الخاصة: (1) تعزيز الاستزراع المائي وتشكيل شبكة المنظمات الحكومية الدولية لتربية الأحياء المائية لمنطقة المحيط الهادئ؛ (2) التربية في الأقفاص البعيدة عن الشاطئ واستخدام حقول الأرز والأراضي الحدية ذات التربة غير الملائمة لإنتاج الأحياء المائية في الصين. (3) إجراء مسح للموارد المائية وحقوق مستخدمي هذه الموارد في جنوب آسيا؛ (4) الحد من مخلفات الأسماك من خلال تحويلها إلى منتجات فرعية مفيدة وإضافة قيمة إلى منتجات تربية الأحياء المائية المجهزة لزيادة القيمة التغذوية في جنوب شرق آسيا.

11- وترد بعض الأنشطة والبرامج الإقليمية، التي تعكس الأولويات المذكورة أعلاه والتي تنفذها المنظمة والسلطات الوطنية في إطار مبادرة منظمة الأغذية والزراعة الجديدة للنمو الأزرق في وثيقة العمل COFI:AQ/VIII/2015/7.

باء- أوروبا

12- من المسلم به سياسيا أن تربية الأحياء المائية لديها القدرة على تعزيز النمو وفرص العمل في المناطق الساحلية والداخلية في الاتحاد الأوروبي، في ظل إبراز العديد من السياسات الأوروبية الرئيسية لتربية الأحياء المائية باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المستوى العالمي. وتشمل الأمثلة على هذه السياسات الاستراتيجية الشاملة للنمو الأزرق، والسياسة الموحدة المعدلة لمصايد الأسماك، واستراتيجيات الأحواض البحرية (مثلا استراتيجية منطقة بحر البلطيق) وغيرها. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة تواجه نمو هذا القطاع، على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد حاليا أكثر من 200 توجيه وقاعدة تنظيمية أو تشريعات أخرى تؤثر بشكل مباشر على السياسات والإدارة البيئية البحرية، وتفتقر العديد من الدول الأوروبية إلى سياسة وطنية متماسكة في مجال تربية الأحياء المائية.

13- ويتوخى إصلاح السياسة الموحدة لمصايد الأسماك تنمية وتعزيز تربية الأحياء المائية في الاتحاد الأوروبي من خلال ما يسمى "الطريقة المفتوحة للتنسيق" المبنية على خطوط توجيهية استراتيجية وخطط وطنية متعددة السنوات تعدها الدول الأعضاء، وعلى آليات لتيسير تبادل أفضل الممارسات. وفي عام 2013، نشرت المفوضية الأوروبية الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تحديد أهدافها الوطنية مع مراعاة مواقفها الأولية وظروفها الوطنية وترتيباتها المؤسسية.

14- وحُددت المجالات ذات الأولوية المشتركة بالنسبة لأوروبا (الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) من مجموعة من أكثر من 90 تقريرا وحدثا رئيسيا، وغيرها من الوثائق من المنظمات الحكومية الدولية والحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك ممارسات تحديد التوقعات وتحديد الأولويات من الاحتياجات، والتوصيات، أو الإقرار بالتحديات الرئيسية، والمسائل و/أو القيود المتعلقة بتربية الأحياء المائية الأوروبية. ولكي تتمكن الدراسة من إعداد لمحة عامة للمجالات ذات الأولوية وتحديد التحديات الرئيسية، والمسائل و/أو القيود استخدمت الدراسة خمس فئات شاملة: (أ) الفئات الاستراتيجية؛ (ب) الفئات الإدارية؛ (ج) الفئات الفنية؛ (د) فئات الأعمال؛ و(هـ) فئات أخرى.

15- واُختيرت هذه الفئات الشاملة بناء على تحديد أولي للعناصر المشتركة في جميع التقارير. وفي إطار الفئات الشاملة، استُخدمت فئات فرعية أيضا لزيادة تصنيف كل تحدي بعينه على النحو المحدد، ولمقارنة المحتوى بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف في مختلف التقارير. وحدد هذا النهج الاتجاهات في مجالات الأولوية في ثلاث مجموعات مختلفة: (أ) المجموعة الحكومية الدولية؛ (ب) الإدارات الحكومية الوطنية؛ (ج) أصحاب المصلحة. وحددت الدراسة قائمة بالمجالات الأوروبية ذات الأولوية، وسلطت الضوء على بعض أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بخطط التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي عبر الدول الأوروبية.

16- الاستنتاجات الرئيسية: تم تحديد مجالات الأولوية الإثني عشر التالية، استنادا إلى عدد التقارير (الوارد بين قوسين): التي سلطت الضوء على المجالات ذات الأولوية المحددة:

- تبسيط الإجراءات الإدارية (18)
- ضمان التنمية والنمو المستدام لتربية الأحياء المائية من خلال التخطيط المكاني المنسق (18)
- تعزيز القدرة التنافسية لتربية الأحياء المائية في الاتحاد الأوربي (17)
- صحة الأسماك وسلامتها (15)
- تعزيز إتاحة فرص متكافئة لجهات التشغيل في الاتحاد الأوروبي من خلال الانتفاع بمزاياها التنافسية (14)
- إعطاء الأولوية لتنمية تربية الأحياء المائية (13)
- التنظيم والبيئة (13)
- التصور العام (13)
- إصدار التراخيص (12)
- تسخير التكنولوجيات لخدمة الابتكار(12)
- نقل المعرفة بين البحوث والصناعة (12)
- استراتيجيات تربية الأحياء المائية المستدامة (12)

17- ويرد استعراض أكثر تحديدا للنتائج المصنفة في إطار كل فئة من الفئات الخمس التالية:

- المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية: في إطار هذه الفئة الاستراتيجية كانت أعلى مسألتين رئيسيتين حددهما جميع أصحاب المصلحة هما "إتاحة الفرص المتكافئة" (الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية للأولوية رقم 4) و"التنافسية" (الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية للأولوية رقم 3)، تعقبهما مباشرة مسألة "تحديد الأولويات في مجال التنمية". وأبرزت المجموعة الحكومية الدولية ومجموعة أصحاب المصلحة المتعددين على نحو خاص أهمية هذه المجالات، مع تركيز أصحاب المصلحة المتعددين بشكل قوي أيضا على ضرورة وجود رؤية للصناعة. وشملت التقارير الوطنية التي تم استعراضها بالنسبة لليونان وإسبانيا والمملكة المتحدة العناصر الاستراتيجية المتوقعة استجابة للخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية. ومن المثير للاهتمام، أن النرويج لم تدرج أي مسائل/أولويات ضمن فئة الأولويات "لاستراتيجية" بينما أشارت كل من الوثائق الروسية والأوكرانية إلى "التنافسية" وتهيئة ظروف مواتية للمنتجين.
- المجالات الإدارية ذات الأولوية: في إطار المسائل الإدارية، عكس أعلى تحديين رئيسيين حددتهما جميع المجموعات، مرة أخرى، أولويات الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية. وهما "الحوكمة والإدارة" (الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للأولوية رقم 1) و"التخطيط المكاني البحري" (الخطوط التوجيهية الاستراتيجية بشأن الأولوية رقم 2). واحتل مكان الأولوية أيضا "التنظيم وحماية البيئة" و"إصدار التراخيص". ومع ذلك، فعند النظر في التقارير الوطنية لدراسات الحالة الإفرادية في بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي، تسلط النرويج الضوء على "الحوكمة الرشيدة لتربية الأحياء المائية"، ويبدي الاتحاد الروسي قدرا من الإقرار ببعض التحديات الإدارية (تخصيص مواقع في خزانات المياة). ولم يجر تسليط الضوء على "مشاركة الجمهور في الحوكمة" و"الاستثمار العام المناسب" إلا في عدد قليل من الوثائق لمجموعات أصحاب المصلحة المتعددين أساسا.
- المجالات الفنية ذات الأولوية: كانت أعلى ثلاث مسائل فنية رئيسية معروضة في الوثائق التي تم استعراضها هي "صحة الأسماك وسلامتها"، وتليها "الابتكارات التكنولوجية" و"نقل المعرفة بين البحوث والصناعة". وعلى الرغم من أنه لا بد من الإشارة إلى أن جميع الموضوعات سجلت اهتماما عاليا بين مختلف أنواع أصحاب المصلحة، فإن مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين أظهرت ميلا أعلى قليلا لإدراج مزيد من المسائل الفنية كأولويات. وكان التباين الوحيد هو "إمكانية التتبع" التي حصلت على أدنى درجة، إذ لم تعتبرها إلا حكومة وطنية واحدة فقط ومجموعة واحدة من أصحاب المصلحة المتعددين أولوية.
- مجالات الأعمال ذات الأولوية: لم تسجل الموضوعات المحددة في إطار الأعمال مكانا عاليا للغاية بالمقارنة مع المسائل "الاستراتيجية والإدارية" على سبيل المثال. ومع ذلك، فمن درجات التقييم التي أعطيت، جاء "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" في أعلى مكانة. وأعقب ذلك "الحصول على رؤوس الأموال والاستثمارات". وفيما يتعلق بالتقارير الوطنية، سلطت اليونان وإسبانيا والمملكة المتحدة الضوء على عدد قليل من أولويات العمل. وأبرزت الدول الثلاث جميعها على وجه الخصوص "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم"، مع تسليط إسبانيا الضوء أيضا على "الحصول على رؤوس الأموال"، واليونان على تغطية تكاليف الطاقة. ولم تسلط النرويج والاتحاد الروسي وأوكرانيا الضوء على أي أولويات للاعمال. ويمكن أن نرى من اللمحة العامة أن عناصر الأعمال هذه قد احتلت أيضا مكانة عالية في التقارير الحكومية الدولية، ولكنها أدرجت مع ذلك في نتائج جميع أصحاب المصلحة المتعددين.

- مجالات أخرى ذات أولوية: كانت المسألتان الأساسيتان اللتان تم تحديدهما في هذه الفئة.هما "التصور العام" و"الاستراتيجيات المستدامة". ويتبعهما عن كثب كل من "التوسع، والقدرات البشرية، وتتابع القطاعات" لاسيما ضمن المجموعات المتعددة أصحاب المصلحة من جهة، وانخفاض أثر الأنشطة على البيئة" لاسيما في وثائق الحكومة الوطنية. وتشمل المواضيع التي سجلت أدنى المرتبات "تربية الأحياء المائية العضوية" التي يغطيها تقريران وطنيان ومجموعة متعددة أصحاب المصلحة، وكذلك موضوع "البائعون بالتجزئة" الذي شملته توصيتان حكوميتان دوليتان ومجموعة متعددة أصحاب المصلحة.

18- وفي الختام، وجدت الدراسة أن الوثائق التي تم تحليلها تضم أولويات تتماشى مع الأولويات الأربع الرئيسية الواردة في الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للمفوضية الأوروبية، والتي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تحديد أهدافها الوطنية لتنفيذ تدابير للتغلب على التحديات التي تواجه قطاع تربية الأحياء المائية. وجدول الأعمال الحكومي الدولي معني بقدر أكبر بالمسائل الاستراتيجية والإدارية، بينما تركز مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين على المسائل الفنية ومسائل قطاع الأعمال.

جيم- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

19- تنمو تربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل مستمر لتلبية الطلب على منتجات الأسماك التي يجري حاليا تلبيتها بالواردات إلى المنطقة. ومع توافر أكثر من 2.6 مليون طن من منتجات الأحياء المائية في عام 2012، كانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسؤولة عن نحو 4 في المائة من الإنتاج العالمي، مع متوسط نمو مستدام قدره 9 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

20- وإنتاج الإقليم غير متناسق للغاية إذ تسهم 4 بلدان (شيلي، والبرازيل، وإكوادور، والمكسيك) بأكثر من 80 في المائة من حجم الأحياء المائية في المنطقة. ويتركز الإنتاج أيضا حول أربع مجموعات من الأنواع. وأهم منتجات تربية الأحياء المائية هي السلمونيات وبلح البحر (شيلي)، والبلطي (البرازيل وهندوراس وغيرهما)، والروبيان ذو الأرجل البيضاء (إكوادور، والبرازيل، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وغيرها).

21- ويعد تشجيع "التنمية والتوسع في تربية الأحياء المائية المستدامة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية كبيرة في تخفيف حدة الفقر والأمن الغذائي" هدفا إقليميا واضحا ناتجا عن جمع وتحليل وتجميع كافة الوثائق الإقليمية الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بالتقييمات والقرارات والاتفاقات والتوصيات

الإقليمية الصادرة عن الهيئات المعنية بمصايد الأسماك (هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي)، وعن المنظمات الحكومية الدولية مثل شبكة تربية الأحياء المائية للأمريكتين، ومنظمة بلدان أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

22- ومع وضع الهدف الإقليمي المذكور أعلاه في الاعتبار، وبعد تحديد التهديدات والعقبات الرئيسية، ومن خلال تحليل المعلومات التي تم جمعها، جُمعت قائمة الأولويات الإقليمية، المبينة أدناه.

23- تعزيز دور تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة من خلال الترويج لمنتجات الأحياء المائية بين الفئات الضعيفة؛ وتقديم المساعدة إلى المستزرعين المفتقرين إلى الموارد من خلال تحسين الإرشاد وتنمية القدرات؛ والتكثيف المستدام لتربية الأحياء المائية في إطار النمو الأزرق ومن خلال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية.

24- تنويع تربية الأحياء المائية، كلما كان ذلك ممكنا، خاصة من خلال تشجيع الاستزراع البحري للأنواع المحلية. وتشجيع البحوث في المجالات ذات الصلة لتوسيع الإنتاج المحلي من الأنواع المحلية، لا سيما دعما للمستزرعين المفتقرين إلى الموارد، وخاصة في مجالات الأعلاف والتغذية والأمن البيولوجي.

25- تحسين المساهمة الاجتماعية في تربية الأحياء المائية من خلال العمالة اللائقة المراعية للمساواة بين الجنسين وزيادة المساواة في سلسلة القيمة. وتعزيز الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز سلاسل القيمة وتحسين الجودة في فترة ما بعد الصيد.

26- زيادة الاستثمار في تربية الأحياء المائية، وتحسين الأمن البيولوجي، وتعزيز التأهب والتكيف مع تغير المناخ في جميع نظم تربية الأحياء المائية. ويستلزم هذا إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم تهديدات وفرص تغير المناخ من أجل تخفيف آثاره والتكيف معها.

27- تحسين حوكمة تربية الأحياء المائية، بما في ذلك وضع وإنفاذ الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة، التي تمثل أولوية بين جميع البلدان في الإقليم، وخاصة نحو زيادة تقديم المساعدة إلى المستزرعين المفتقرين إلى الموارد، والترويج لمنتجات الأحياء المائية.

28- ونظرا لأن الإقليم ليس متجانسا في إنتاج الأحياء المائية وتنمية تربيتها، فإن الأولويات التي تم تحديدها متباينة. وحتى وإن كانت البلدان الرائدة في تربية الأحياء المائية في المنطقة قائمة في معظمها على تربية الأحياء المائية على نطاق صناعي يتراوح بين نطاق متوسط إلى كبير، فإن الحاجة إلى دعم تربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق تحظى بأهمية في جميع البلدان في الإقليم، في إقرار بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها تربية الأحياء المائية للرفاه الاجتماعي لشعوب الإقليم.

دال– الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

29– على الرغم من وجود فرص مختلفة لتنمية تربية الأحياء المائية، فإنه توجد معوقات وتحديات كثيرة يتعين التصدي لها بشكل أنسب. وتلقى هذا القطاع لإنتاج الأغذية دعما متزايدا من القطاعين العام والخاص. ويتفق الاثنان على أن القطاع يمكن أن يسهم في إمدادات الأغذية البحرية، ودعم جهود الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية، والحد من الفقر وسوء التغذية، وتضييق الفجوة بين الواردات والصادرات، وزيادة حصة الفرد في الاستهلاك السنوي من الأسماك، وتلبية الطلب العام المتزايد على الأسماك على المستويين القطري والإقليمي.

30– وجميع البلدان في الإقليم لديها تشريعات محددة بشأن مصايد الأسماك البحرية والمياه الداخلية وإدارة تربية الأحياء المائية تضع أطرا وطنية عامة لإدارة مصايد الأسماك. ومع ذلك، فإن الإطار القانوني الذي ينظم مصايد الأسماك غير متكافئ وضعيف بصفة عامة. ولا يزال يتعين تحسين تنفيذ وإنفاذ القواعد التنظيمية، رغم أن بعض البلدان أحرزت تقدما كبيرا في السنوات القليلة الماضية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ.

31– وهناك العديد من المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تبرز في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقد لا يكون كل مجال من مجالات الأولوية على نفس المستوى من الأهمية بين البلدان. وتتوقف هذه المجالات على الوضع المحلي في كل بلد، ومدى اعتبار كل مجال منها أولوية من الأولويات، فضلا عن مدى إلحاح إيلائها اعتبار دون سواها لضمان النمو المستدام في قطاع تربية الأحياء المائية. ويمكن إيجاز هذه المجالات ذات الأولوية على النحو التالي، ولكن بدون ترتيب معين للأولوية:

32– الحوكمة: يعتبر سن وإنفاذ تشريعات لتحسين حوكمة قطاع تربية الأحياء المائية أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية، حيث أن القوانين القائمة عادة ما تتصل بمصايد الأسماك بشكل عام. وتواجه المزارع السمكية التي أنشئت حديثا كثيرا من العقبات البيروقراطية بسبب عدم وجود تشريعات بشأن تربية الأحياء المائية لتنظيم هذه الأنشطة الإنتاجية. ويلزم تنسيق مؤسسي بين مختلف الهيئات والوزارات المسؤولة عن تربية الأحياء المائية، وذلك لتسهيل الاستثمار الخاص ورصد القطاع ككل. وعلاوة على ذلك، تتفاقم هذه المسائل المتعلقة بالحوكمة بسبب نقص المديرين والإداريين المحنكين في مجال المزارع السمكية. ويعتبر وجود خطة مكانية بحرية شاملة جنبا إلى جنب مع تخصيص مواقع لتربية الأحياء المائية واختيار المواقع مسألة بالغة الأهمية للحد من المنازعات حول استخدام الموارد وضمان النمو المستدام لقطاع تربية الأحياء المائية في الإقليم.

33– البيئة وتغير المناخ: أثارت سيناريوهات تغير المناخ وتقلبه مخاوف بشأن الآثار المحتملة على قطاع تربية الأحياء المائية، وخاصة في ما يخص الحصول على المياه وجودتها. ويعد الحد من الآثار البيئية وتحسين الأداء الاقتصادي لقطاع تربية الأحياء المائية أولوية إقليمية. وفهم التفاعلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك

الجوانب المتصلة بالطاقة الاستيعابية، والآثار المترتبة علي الموائل الحساسة، وتقييم إجراءات الرصد، وتنسيق الإجراءات التنظيمية، تعتبر جميعها أولويات لدى كثير من دول المنطقة.

34- الحصول على المدخلات وتنمية القدرات: يعاني الإقليم من ندرة في المياه والأعلاف والبذور ذات النوعية الجيدة. ويعتبر توفير تلك المدخلات إلى جانب التكنولوجيا المناسبة بما في ذلك تلك اللازمة لإدارة الصحة ومكافحة الأمراض، والفنيين المدربين ذوي الخلفية العلمية السليمة بمثابة أولوية.

35- البحث والتطوير والتعاون العلمي: يلزم إجراء مزيد من البحوث لتنويع الأنواع والإنتاج للأسواق الجديدة. وتلزم آلية لتيسير تبادل المعرفة التقنية، والمعلومات والخبرات بين البلدان. وسيكون تعزيز التعاون والتنسيق، وتبادل المعرفة والبيانات بين الهيئات البحثية المتخصصة، وكذلك بناء القدرات الوطنية أمرا حاسما لوجود صناعة أكثر تجاوبا.

36- المساواة بين الجنسين في قطاع تربية الأحياء المائية: يهيمن الذكور غالبا على تربية الأحياء المائية في الإقليم. وفي تربية الأحياء المائية، تشارك المرأة عادة في استزراع الأسماك والروبيان في المياه العذبة، وأيضا في تجارة الأسماك وتسويقها، أي في أنشطة ما قبل الصيد وبعده، ولكن نادرا ما يتم استشارتها بشأن القرارات المتعلقة بالإدارة والأسواق. ومن شأن تحسين الظروف في هذا القطاع أن يساعد النساء في التماس عمل في تربية الأحياء المائية، والمشاركة بقدر أكبر في صنع القرار والتمتع بسبل العيش اللائق.

37- رأس المال والاستثمار: أصبحت المسائل التي تشمل الاستثمارات الأولية الكبيرة في رأس المال والتكاليف التشغيلية، ونقص التمويل الائتماني بشروط ميسرة، وعدم كفاية المقدمين المحليين للمدخلات، ونقص بيانات السوق، من الموضوعات الهامة في الإقليم. ويتعين تخفيف الحواجز البيروقراطية أمام المستثمرين حيث لا تزال آليات السياسات التي لا تتسم بالكفاءة تمثل عقبات أمام اجتذاب المستثمرين المحليين أو الأجانب. وتعتبر استراتيجيات التسويق السليمة، واستحداث نظم للتتبع وإنفاذها، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، وأولوية أيضا.

38- التسويق: يلزم توفير بيانات وإحصاءات في حينها عن تربية الأحياء المائية البحرية من أجل تقييم ورصد إنتاج تربية الأحياء المائية والقدرة على الإنتاج. وينبغي أن تتاح للمستزرعين وصناع السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بيانات استراتيجية عن السوق، مثل مستويات استهلاك الأسماك ومنافذ التوزيع، واتجاهات السوق والتجارة بشأن منتجات تربية الأحياء المائية. وتتجه توعية المستهلك بالسلامة البيئية، وجودة الأغذية، وسلامة منتجات تربية الأحياء المائية إلى أن تصبح بشكل متزايد شرطا أساسيا لقبول منتجات الأغذية البحرية وزيادة استهلاكها في إقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا. وتمثل مسائل الجودة وإصدار الشهادات وتتبع منتجات تربية الأحياء المائية شروطا مسبقة لتحسين صورة المنتجات المستزرعة ونظرة الجمهور لها.

هاء- أمريكا الشمالية

39- قامت وثائق الأولويات الخاصة بكندا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تم النظر فيها، بتحديد خمس فئات رئيسية هي:

- البحث والتطوير؛
- الإطار التنظيمي؛
- تربية الأحياء المائية المستدامة بيئيا؛
- التنمية الاقتصادية؛
- الأمن البيولوجي.

40- ورغم أنه جرى تسليط الضوء بقدر أكبر على مسائل معينة في إقليم أو إقليم فرعي معين، فقد جرى تحديد معظمها باستمرار إلى حد كبير بسبب أهميتها في تنمية قطاع تربية الأحياء المائية في أمريكا الشمالية.

41- البحث والتطوير: تستلزم تنمية صناعة تربية الأحياء المائية المستدامة القيام بنشاط تعاوني في مجال البحث والتطوير بين الصناعة والوكالات الحكومية وشركاء التمويل الآخرين. ويشمل هذا في الأساس بناء القدرات البحثية للموارد البشرية والبنية التحتية على السواء. وقد تم تحديد طائفة واسعة من أهداف البحث والتطوير كمجالات ذات أولوية لتحسين القدرات العلمية والمعرفية لتقديم المشورة وإرشاد الحكومات والصناعات. ويركز البحث على ثلاث مسائل رئيسية هي: (1) تحسين الممارسات والمدخلات الحالية؛ و(2) تطوير تكنولوجيات أو أساليب أو مدخلات جديدة؛ و(3) بحث الآثار البيئية المحتملة المترتبة على إنتاج تربية الأحياء المائية. وتشمل التحسينات زيادة الأعلاف المائية المستدامة، والصفات الوراثية للأرصدة البيّاضة، وتحديد أفضل الممارسات الإدارية. ويشمل استقصاء التكنولوجيات الجديدة نظم إنتاج بديلة (مثل التربية المتكاملة للأحياء المائية المتعددة المستويات الغذائية، ونظم إعادة تدوير تربية الأحياء المائية، والمشاريع الرائدة لتقييم الجدوى التجارية لهذه التكنولوجيات وأنواع الإنتاج البديلة المحتملة. ومن المهم فهم الآثار البيئية للاستفادة منها في توجيه البحوث في التحسينات والتطورات الجديدة وكذلك في توجيه وضع القواعد التنظيمية والسياسات.

42- الأطر التنظيمية: تربية الأحياء المائية هي مجال من مجالات الاختصاص المشترك في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، فإن الحكومتين الاتحاديتين وحكومات المقاطعات/الولايات تعمل مع الصناعة وغيرها من أصحاب المصلحة للتصدي للتحديات التنظيمية. وتهدف الأولويات التنظيمية إلى تحسين كفاءة وفعالية الأطر المنظمة لتربية الأحياء المائية، فيما يتعلق بالاستدامة البيئية وإزالة الحواجز المفرطة أيضا. ويتعين استعراض القواعد التنظيمية الحالية لتربية الأحياء المائية وتبسيطها وتحديثها استنادا إلى معلومات علمية سليمة من أجل تحسين النتائج البيئية ومدى ملاءمة الحوكمة. وثمة أولوية محورية أخرى تم تحديدها في أمريكا الشمالية هي تبسيط القواعد التنظيمية القائمة أو وضع برنامج شامل، وخصوصا عندما يكون الإشراف من قبل وكالات أو برامج متعددة.

43- الاستدامة البيئية: تتحقق تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة بيئيا من خلال عدد من الآليات. وأكثر نتيجة متوخاة بصورة مشتركة هي حماية الأنواع البرية والبيئات وصحتها وحالتها. ولتحقيق هذا الهدف، تم ترتيب عدة مجالات وإجراءات استراتيجية حسب الأولوية منها القبول المجتمعي والإبلاغ والإدارة على أساس المجال. ويمكن التحقق من الامتثال للقواعد التنظيمية وإنفاذها من خلال متطلبات الإبلاغ عن الأداء البيئي/التشغيلي والاجتماعي والاقتصادي. ويوفر تقديم تقاريرعلنية بصورة شفافة سبيلا لإشراك أصحاب المصلحة والتخطيط التعاوني على نحو أجدى. والإدارة على أساس المجال هي نهج قائم على النظام الإيكولوجي يشمل اعتبارات صحة الأسماك، ومراقبة الأنواع المائية الغازية، وعوامل الوراثة. وتتناول الإدارة على أساس المجال كيفية إدارة هذه المسائل في منطقة ما بالنسبة للمواقع الحالية والجديدة من حيث تقييم الطلبات، ورصد الاعتبارات، والتخطيط المكاني البحري، وقد يُنظر في أمر مستخدمين محتملين آخرين.

44- التنمية الاقتصادية: تربية الأحياء المائية هي صناعة عتيقة في أمريكا الشمالية، تم تعيين تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستمرين على رأس أولوياتها. وتستلزم إزالة الحواجز التي تحول دون النمو تعاونا بين القطاعين العام والخاص في محاولة لزيادة فرص العمل وتوافر منتجات أمريكا الشمالية في الأسواق المحلية والدولية. وتشمل آليات زيادة القدرات بناء البنية التحتية الأساسية وهياكل الدعم الرئيسية اللازمة لدعم الاحتياجات الإنمائية والتشغيلية لتربية الأحياء المائية. وغالبا ما يكون من الصعب على المنتجين ضمان التمويل، ويستلزم الحد من هذه التحديات تحسين إدارة المخاطر والحصول على التمويل من خلال التعزيز الواسع النطاق لاعتماد أفضل ممارسات الإدارة، وإدراج برامج لتحديد المعايير وإصدار الشهادات، واتخاذ مبادرات للتسويق وإزالة الحواجز التجارية، ومراجعة القيود المرتبطة بالتمويل التقليدي لتسهيل الحصول على رأس المال والتأمين على أرصدة تربية الأحياء المائية. ويمكن لنقص الدعم العام والتعاون المشترك بين الوكالات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يزيد من عرقلة التنمية. وتشمل الإجراءات الاستراتيجية لزيادة الدعم العام التواصل مع المجتمعات المحلية وإشراكها وإنشاء برامج تثقيفية للتوعية. ويشجع توفير ودعم فرص الشراكة بين الوكالات الحكومية والمرافق البحثية والشركات الخاصة والمجتمعات المحلية والمجموعات العامة الابتكار ونقل المعرفة والتكنولوجيا. وستستلزم فرص العمل التي يهيئها نمو صناعة تربية الأحياء المائية قوة عاملة ماهرة، وإيلاء أولوية لزيادة توافر برامج التدريب وتنمية المهارات.

45- الأمن البيولوجي: يرتبط تحسين إدارة الأمن البيولوجي ارتباطا وثيقا بتنمية تربية الأحياء المائية المستدامة بيئيا. وكثير من أنظمة إنتاج الأحياء المائية مفتوحة (أو شبه مفتوحة) على النظام الإيكولوجي المحيط، وهناك إمكانية لإنتشار كائنات ممرضة غريبة أو محلية خارج النظام. وتتضمن البرامج الشاملة لصحة الأسماك والقشريات تقديم إخطار إلزامي بأي أمراض، والمواجهة الطارئة للأمراض، وضوابط الاستيراد، وتخصيص المناطق وضوابط حركة الحيوانات الحية، ويمكنها أن تمنع انتشار الكائنات الممرضة في عمليات تربية الأحياء المائية وإلى الأنواع البرية. وتعتبر الضوابط المفروضة على حركة الحيوانات الحية وتخصيص المناطق عناصر هامة أيضا لمنع دخول الأنواع الغازية، مع وجود إدارة مطالبة بمنع مزيد من انتشار المجموعات الموجودة. وتعد منهجيات إدارة منع الإفلات والإنتاج أمورا مهمة لتجنب الإفلات، ويتم دعم متانة النظام عن طريق آليات للمواجهة في حالة فشل تلك المنهجيات.

واو– أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

46– يهتدي هذا الموجز بأدلة موثقة مستمدة من كبار الخبراء الفنيين والعلميين من القارة ومن عدد من الاجتماعات الأخيرة التي عقدها واضعو السياسات رفيعو المستوى، بما في ذلك مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الأفارقة، ولجنة المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا (CIFAA)، والمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأفريقيا.

47– وأشير إلى الإمكانية غير المستغلة بعد لتربية الأحياء المائية في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتهيئة فرص عمل لائقة، وخاصة للنساء والشباب في الريف، وتحسين سبل كسب العيش والثروة، والإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في أفريقيا. وأشير أيضا إلى أن تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة في أفريقيا تتعرض للإعاقة بفعل عدد من العوامل هي أساسا: ضعف الاستثمار في القطاع بما في ذلك البحث والتكنولوجيا والإنتاج والبنية التحتية للأسواق؛ والنقص في رأس المال البشري الماهر وضعف الاحتفاظ به على مستوى الإدارة ومستوى المزارع؛ وعدم كفاءة التكنولوجيات وخدمات الإرشاد؛ ومحدودية إمكانية الحصول على الزريعة والأعلاف السمكية ذات الجودة التي يمكن الاعتماد عليها والفعالة من حيث التكلفة؛ والسياسات الخاطئة المتعلقة تحديدا بالقطاع، التي كانت تعزز طويلا تربية الأحياء المائية من نوع الكفاف في بلدان كثيرة؛ والمشاركة دون المثلى من جانب النساء والشباب في تربية الأحياء المائية كنشاط اقتصادي، ومحدودية الوصول إلى الموارد والخدمات الإنتاجية؛ والتشديد على ضرورة كبح تهديدات تغير المناخ.

48– وحددت الإجراءات ذات الأولوية التالية لتنمية القطاع على نطاق القارة:

49– دعم الاستثمار: إنشاء صندوق الاستثمار في تربية الأحياء المائية في أفريقيا للتعجيل بتنمية القطاع، وخاصة من خلال دعم الاستثمار في المؤسسات المائية الصغيرة والمتوسطة وتأمين إمكانية حصولها بشكل مناسب ومستقر على الإئتمان. ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط موجهة نحو إعطاء دفعة لتربية الأحياء المائية وتعزيز ودعم أعمال التربية الموجهة لإقامة أعمال/مشاريع تجارية تحقق الربحية وتحركها الأسواق والتنافسية وتكون منصفة اجتماعيا وغير ضارة بالبيئة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتهيئة فرص للعمل اللائق، من أجل الشباب والنساء في المقام الأول، وتحقيق النمو الاقتصادي المنصف.

50– تبسيط السياسات والحوكمة: بناء وتنفيذ أطر وطنية ودولية قوية ومتكاملة لحوكمة ولسياسات تربية الأحياء المائية، تعمم سياسات واستراتيجيات وخطط تربية الأحياء المائية في خطط التنمية الوطنية، وعلى وجه الخصوص، البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا،وتشجع التعاون الاستراتيجي في كثير من مجالات تربية الأحياء المائية على المستويين الإقليمي والدولي من خلال مخططات من قبيل التعاون بين بلدان الجنوب/بلدان الشمال والجنوب ودعم

آليات إحياء و/أو تعزيز الهيئات الإقليمية لتربية الأحياء المائية بشكل فعال، بما فيها شبكة تربية الأحياء المائية في أفريقيا ولجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

51- تنمية القدرات البشرية: إنشاء مركز امتياز في مجال تربية الأحياء المائية في أفريقيا لتحقيق جملة أهداف منها تعزيز القدرات البشرية والبحثية للبلدان في تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة، وتطوير ونشر تكنولوجيات وممارسات محسنة لتربية الأحياء المائية في القارة، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال التعاون الإقليمي والأقاليمي، وخاصة مشروع التعاون بين بلدان الجنوب.

52- تقليل آثار تغير المناخ: صون الأحياء المائية من آثار تغير المناخ في أفريقيا، من خلال جملة أمور منها إنشاء شبكة أفريقية معنية بتغير المناخ في مجال تربية الأحياء المائية لمناصرة جدول أعمال تغير المناخ في مجال تربية الأحياء المائية؛ والتمويل الكافي للبنية التحتية لتوليد البيانات ذات الصلة بتغير المناخ وتحليلها واستخدامها، وبناء القدرات بما في ذلك التمكين الاقتصادي في مجال تغير المناخ؛ والمشاركة الكافية من جانب الشباب في الدعوة في مجال تغير المناخ لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من سكان أفريقيا.

53- دعم المساواة بين الجنسين وإتاحة فرص للشباب: تطوير وتنفيذ تعميم المساواة بين الجنسين والشباب في صميم برامج تربية الأحياء المائية التي تقضي على التمييز القائم على أساس نوع الجنس بجميع أشكاله؛ وتمكين النساء والشباب من المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك في القوة العاملة في القطاع بأجر متساو، وفي أنشطة تنمية رأس المال البشري؛ وضمان تمتع كافة النساء وجميع الشباب، وخاصة الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، والحصول على الخدمات الأساسية، وامتلاك الموارد الطبيعية ومنها الأراضي، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والخدمات المالية وأسواق المدخلات والمنتجات.

واتجاها نحو مجالات مشتركة ذات أولوية:

54- تقع الأولويات الإقليمية، عموما، في نطاق عدد من الفئات الجامعة، أوجزت في الجدول الوارد أدناه. ومنح كل إقليم من الأقاليم الأولوية لتعزيز تحسين الحوكمة، بما في ذلك وضع قواعد تنظيمية وإصدار التراخيص وسياسات الاستثمار وملكية الأرضي. ويشكل تحسين الإدارة أساس الأولويات الأخرى. وقام أيضا كل إقليم بتحديد أولويات التنمية الاقتصادية وأولويات تنمية القدرات أيضا، التي تحظى بدعم على نحو متبادل من خلال تعزيز سلسلة القيمة، واستراتيجيات التسويق وآليات الاستثمار، وزيادة التدريب ونقل التكنولوجيا. وحددت الأقاليم الخمسة زيادة البحث والتطوير في التكنولوجيات الجديدة، اللذان قسما تقريبا بين تكثيف الإنتاج وتقليل الآثار البيئية؛ وحددت الأقاليم ذاتها كألويات تقليل آثار العوامل الخارجية البيئية السلبية. وأعطت أربعة أقاليم أولوية عليا لوضع طرق وتكنولوجيات لتخفيف آثار تغير المناخ، بما في ذلك تنويع تربية الأحياء المائية. وصنفت الحماية الاجتماعية على أنها أولوية عليا، شملت المساواة بين الجنسين، وتطبيق وسائل اجتماعية ابتكارية، وإتاحة فرص للشباب والعمالة العادلة واللائقة.

وشكل التصدي لقضايا الأمن البيولوجي، بما في ذلك صحة الحيوان وإدارة الأنواع الغازية أولوية لجميع الأقاليم. وحددت ثلاثة أقاليم تحسين إمكانية الوصول إلى المدخلات وخاصة الأعلاف والزريعة والمياه العالية الجودة كألويات. وأخيرا، فبينما ستؤدي جميع الأولويات تقريبا إلى تحسين الأمن الغذائي وتسهم في أمن التغذية، فقد حدد إقليمان هذين الهدفين صراحةً.

55- وقامت الأمانة بوضع تنظيم مؤقت للفئات يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة. وستقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمواصلة بلورة هذه الفئات، مع مراعاة النواتج التنظيمية والمخرجات التنظيمية ضمن الأهداف الاستراتيجية المعنية، عند صياغة برنامج العمل والميزانية. وستنظم أيضا هذه الفئات لذلك بالمقارنة بآليات التنفيذ الجديدة مثل المبادرات الإقليمية ومجالات العمل الرئيسية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيستلزم هذا مضاهاة النواتج بالتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة.

56- وثمة فرصة أيضا لتطوير مجالات إضافية للبرامج، بتمويل مناسب من خارج الميزانية، لكي ينفذها الشركاء ومن بينهم منظمة الأغذية والزراعة. ويمكن أن يتألف هذا من برنامج عمل بين الدورات، إذا ما اعتبر ذلك ضروريا، بالإضافة إلى البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة وأنشطة البرنامج الميدانية.

الجدول 1: المجالات ذات الأولوية في تربية الأحياء المائية المرتبة مقابل الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

الهدف الاستراتيجي الأساسي المُناظِر	فئة المجال ذي الأولوية	الأقاليم	الهدف الاستراتيجي الإضافي المُناظِر
الهدف الاستراتيجي 1 المساعدة في القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	تحسين الأمن الغذائي والتغذية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء	الهدف الاستراتيجي 2، والهدف الاستراتيجي 3
الهدف الاستراتيجي 2 جعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	زيادة التدريب، وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 3
	تشجيع البحث والتطوير في التكنولوجيات الجديدة لتكثيف الاستدامة	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية	الهدف الاستراتيجي 4
	الحماية ضد العوامل الخارجية البيئية السلبية	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية	الهدف الاستراتيجي 4، والهدف الاستراتيجي 5
	معالجة الأمن البيولوجي، بما في ذلك صحة الحيوان والأنواع الغازية	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية	الهدف الاستراتيجي 2
الهدف الاستراتيجي 3 خفض الفقر	دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز سلسلة القيمة، واستراتيجيات التسويق، والاستثمار	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا،	الهدف الاستراتيجي 4

		وأمريكا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
	ضمان العمالة اللائقة وسبل كسب العيش والفرص للفئات الضعيفة والشباب والنساء	أسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 3
	تحسين تعزيز الحوكمة، بما في ذلك الإدارة، والسياسات، والتخطيط المكاني، والقدرة المؤسسية	أسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 2
الهدف الاستراتيجي 4 تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة	كفالة إمكانية وصول موثوقة إلى المدخلات ذات الجودة، وبخاصة الأعلاف والبذور والمياه	أسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 2
	تأمين المساواة بين الجنسين وإتاحة فرص للنساء	أسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 2
الهدف الاستراتيجي 5 زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود في مواجهة التهديدات والأزمات	وضع أساليب للتكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهته، بما في ذلك مقاومة الأمراض والأمن البيولوجي، وتنويع الأنوع والتكنولوجيا	أسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الهدف الاستراتيجي 2